كيف اخترقت التنظيمات الإرهابية القضاء اليمني؟ وما علاقة الهتار بذلك؟

مركز أبحاث أوروبي: الإخوان والتنظيمات الإرهابية يتبادلون الأقنعة بحسب ضرورات الزمان والمكان

الأمناء/ وكالات:

لعبت الجماعات الجهادية (الأفغان العرب) وفي إطارها الفكري والقيادي العام "جماعة إخوان اليمن" الدور المحوري في حسم انقلاب نظام صنعاء على اتفاق الوحدة بين دولة الجنوب "الجمهورية الديمقراطية الشعبية" والجمهورية العربية اليمنية، وتحولت تلك الجماعات المتطرفة، التي مثلت الطرف الفعلي والشريك في إقصاء كوادر الجنوب واغتيالها، إلى حزب سياسي يطالب بنصيبه في الحكم والثروة الجنوبية مقابل تلك الشراكة الدموية المتجددة في فتوى تكفيرية لشعب الجنوب.

ومن ضمن الاستحقاقات التي حصلت عليها تلك الجماعات، بعد أن كانت سنداً وداعماً وشريكاً أساسياً في اجتياح واحتلال الجنوب والوكيل الحصري في توطين الإرهاب فيه, تولي الكثير من قياداتها مناصب هامة في الدولة ونظام صنعاء, وصلت إلى حقائب وزارية ومراتب عليا في الجيش والأمن وجهاز الاستخبارات والجهاز القضائي الذي صدرت منه فتوى الجهاد على الجنوب من خلال عبد الوهاب الديلمي رئيس المحكة العليا وكان في الوقت نفسه رئيس الهيئة العليا لحزب الإصلاح فرع تنظيم الإخوان في اليمن.

وحسب تقارير دولية أدى تمكن الجناح السياسي للجماعات الجهادية المتطرفة، منها تنظيم القاعدة "حزب الإصلاح الإخواني"، من الحصول على نفوذ عسكري وأمني وقضائي واسع وعميق, إلى عجز نظام صنعاء من الإيفاء بالمطالبات الدولية في التعامل الجاد والحاسم مع الإرهاب وتحجيم مخاطره, وهو ما جعل التنظيم الإرهابي في اليمن قضية معقدة وشائكة ولا يمكن فرزه دون تنظيف هياكل السلطات الرسمية وأجهزة الدولة من نفوذ جناحه السياسي "حزب الإصلاح".

تقرير أوربي نشر ه مركز الأبحاث الأوروبي "European Eye On Radicalization"، المختص بالدراسات الراديكالية، حول تطرف حزب الإصلاح الإخواني وإرهابه في اليمن والجنوب، مؤكداً أن الإخوان المسلمين والتنظيمات الإرهابية الأخرى يتبادلون الأقنعة ذاتها بحسب ضرورات الزمان والمكان، لكنهم يجتمعون في كونهم وجهاً شريراً واحداً يحول دون مستقبل مشرق لليمن.

اختراق القضاء

لعبت المؤسسة القضائية في نظام صنعاء دورًا في جوانب التوجيه والإرشاد والتعبئة للجماعات الجهادية المتطرفة، بل كانت أول أنشطة الإفتاء الإرهابي من ذات المؤسسة ، ففتوى الجهاد على الجنوب في عام ١٩٩٤ م كانت من قبل الزعيم الروحي

لتنظيم الإخوان فرع اليمن ومن رئيس الهيئة العليا للتنظيم القاضي عبدالوهاب الديلمي الذي كان وقتها يشغل منصب رئيس المحكمة العليا.

حيث تساهل وتماهى القضاء اليمني والسلطات الأمنية كثيراً مع العناصر الإرهابية بعد ٩٤, بسبب ما تم ذكره آنفاً, وعلى طول المراحل وحتى اليوم، وظهر هذا التساهل والتماهي في الإفراج عن العناصر الإرهابية وإخضاعهم لبرامج المناصحة التي كان يديرها القاضي حمود الهتار (وزير الأوقاف في حكومة باسندوه) ورئيس المحكمة العليا في وقتنا الحالي, هذه المناصحة وفقًا لنتائجها كانت تهدف إلى دعم الإرهاب وتمكينه أكثر من ذي قبل, بدلاً من إخضاع المنتمين إليه للعقوبات الجنائية التي ينص عليها القانون، لا سيما وأن نتائجه كانت كارثية، ظل الجهاز القضائي بمختلف هياكله ومستوياته متأثرا بسيطرة حزب الاصلاح الاخواني – الجناح السياسي للجماعات المتطرفة – وتكرر تماهيه مع العناصر الإرهابية بقرارات سياسية تقف خلفها شخصيات إخوانية نافذة في الدولة، منها في الجهاز القضائي كالقاضي حمود الهتار الذي استغل تجربة المملكة العربية السعودية في إجراء برامج حوار وتأهيل مع العناصر المتطرفة وفق استراتيجية حققت نجاحات فعلية، على عكس المناصحة والحوار الذي أداره الهتار مع العناصر الإرهابية في سجون صنعاء منذ ٢٠٠٦م، إذ كان مختلف تماما في الأهداف المتوخاة بدليل نتائجه التي كان أبرزها إطلاق وفرار العشرات من أخطر العناصر الإرهابية، حيث إن ذات الحوار الذي تم اتباعه في ٢٠٠٦، وتولى إدارته الهتار، أطلق بموجبه أكثر من ٣١٤ عنصراً من المعتقلين على خلفية انتمائهم لتنظيم القاعدة الإرهابي، باشروا فور خروجهم من السجون باستقطاب وتجنيد الشباب إلى تنظيم القاعدة، بدليل أن كل الأعمال الإرهابية في تلك الفترة نفذتها عناصر إرهابية التحقت بالقاعدة عقب عام ٢٠٠٦.

في ٢٠٠٦م، وهو العام نفسه الذي تولى فيه الهتار حوار المناصحة مع العناصر الإرهابية، وقعت عملية الهروب الكبير والمرعب لـ ٢٣ من أخطر عناصر تنظيم القاعدة، كان من بين هؤلاء السكرتير السابق لأسامة بن لادن، ناصر الوحيشي، الذي سيصبح لاحقا الزعيم المؤسس لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب الذي نشأ رسمياً في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩، ولا يبدو أن هذا الفرار كان حدثا مجردا من استراتيجية جماعة الإخوان في اليمن أثناء صراعها مع نظام عفاش في الانتخابات وموقفها من المملكة العربية السعودية، استراتيجية تحريك أجنحتها الإرهابية في المنطقة وتأطيرها في قيادة واحدة وللحيلولة دون اختراقها من قبل الأجهزة الاستخباراتية، وتطلب ذلك ومن خلال مناصحة حمود الهتار وبتسهيل من رئيس جهاز الأمن السياسي الإخواني غالب القمش تمكين فرار ناصر الوحيشي ليقوم بمهمة توحيد فرعي التنظيم في اليمن والسعودية.

عقب عملية الفرار لأخطر العناصر الإرهابية من سجن الأمن السياسي بصنعاء استؤنفت الهجمات على أهداف أجنبية، بما في ذلك التفجير الانتحاري الذي وقع في مأرب عام ٢٠٠٧ وأسفر عن مقتل ثمانية سياح إسبان، والهجوم الذي وقع على السفارة الأمريكية بصنعاء عام ٢٠٠٨، ولكن الاستهداف الفاشل لرحلة خطوط نورث ويست الجوية رقم (٢٥٣) عشية عيد ميلاد عام ٢٠٠٩، هو الذي عزز الاهتمام بالقاعدة باليمن في أوساط المخابرات وأجهزة الأمن الغربية بوصفها أخطر فرع من فروع القاعدة.

حُكم على النيجيري عمر فاروق عبد المطلب، بالسجن مدى الحياة بتهمة الشروع في تلك العملية، وقد اعترف للمحققين أن القاعدة دربته في اليمن وأمرته بمهاجمة أهداف أمريكية انتقاماً لقتل عناصرها في البلاد، ولم تقم السلطات اليمنية بمحاكمة الهتار ولا رئيس جهاز الأمن السياسي اللذين ينتميان لجماعة الإخوان وضلوعهما في عملية فرار العناصر الإرهابية في أغسطس (آب) ٢٠١٤ م وعقب انفراد جماعة الإخوان في الحكم وصعود القاضي حمود الهتار وزيراً للأوقاف توعد ناصر الوحيشي، زعيم تنظيم القاعدة، بتحرير أنصاره من العناصر الإرهابية المعتقلين في سجون صنعاء. وقد فر هو نفسه من سجن في صنعاء في فبراير (شباط) ٢٠٠٦ مع ٢٢ عضوا آخرين في التنظيم الإرهابي كنتيجة لحوار القاضي الهتار مع تلك العناصر في تلك الفترة.

ولم يمض من الوقت الكثير حتى أعلنت وزارة الداخليَة اليمنية في بيان نشرته وكالة الأنباء سبأ، أن ٢٩ سجينا من المدانين في قضايا إرهابية وجنائية مختلفة ومن أخطر العناصر الارهابية، تمكنوا من الفرار عبر فتحة أحدثها انفجار سيارة مفخخة في سور السجن" وتلا ذلك تسليم حضرموت الساحل لتنظيم القاعدة.

إصرار الهتار على إكمال المهمة

تربى الهتار في المدرسة الإخوانية، حد وصفه، ومع مرشدها عبده محمد المخلافي، وهو المقرب من التنظيمات المتطرفة المتفرعة من جماعة الإخوان والتي قبلت أن يكون وسيطا بينهما وبين حكومات صنعاء عدة مرات بكونه رئيسًا للجنة "المناصحة" التي وجدت لإرجاع الشباب المنتمين إلى تنظيم القاعدة عن أفكارهم إلا أنها حد قول خبراء بالشأن لم ترجع أحدًا منهم وأن من كان لها دور في إخراجه من السجون عاد للعمل الإرهابي.

لم يتوقف الهتار عن تلك التجربة التي أعطته مكانة كبيرة في تنظيم الإخوان أكثر من ذي قبل ، بل واصل في المطالبة بحوار ومناصحة عناصر تنظيم القاعدة على طريقته السابقة لتحقيق النتائج ذاتها، ففي برنامج حواري على قناة "آزال" اليمنية قال إن لجوء الحكومة إلى استخدام القوة في مواجهة عناصر القاعدة أدى إلى استخدام عناصر هذه الجماعة للقوة في المقابل.

وتطرق "الهتار" إلى خطاب أخير للرئيس هادي" والذي قال فيه إن ٧٠٪ من عناصر التنظيم في اليمن من خارجها، داعيا "هادي" إلى محاورة الـ ٣٠ ٪ من أعضاء التنظيم الذين هم "يمنيون".

وفي حوار سابق تحدث الهتار فيه حول تجربة ما أسماه بالحوار ومناصحة مع أعضاء من تنظيم القاعدة خلال السنوات الماضية قائلا: "إنه يتوجب على الرئيس "عبدربه منصور هادي" أن يبدأ بالحوار مع أعضاء تنظيم القاعدة، مؤكدا أن محاولات اجتثاث هذا التنظيم عبر القوة المسلحة لا يمكن لها أن تنجح.

مؤخرا استغل الهتار تعيينه رئيسًا للجنة القانونية لوضع تشريع يشرعما دأب عليه في تعزيز أواصر علاقته وعلاقة الإخوان بالعناصر المتطرفة وقطع الطريق أمام خيار مكافحة الإرهاب بالخيار العسكري الذي أثبتت القوات المسلحة الجنوبية نجاعته.

في مسودة القواعد المنظمة لأعمال مجلس القيادة الرئاسي تعمد الهتار وضع فقرة تنص على اعتماد الحوار والمناصحة مع العناصر الإرهابية ولعل تلك الفقرة واحدة من أخطر حشوات التفخيخ لذات المسودة الهتارية الإخوانية.